



HABITAT III ISSUE PAPERS

8 – URBAN AND SPATIAL PLANNING AND DESIGN

(Arabic)

New York, 31 May 2015



ورقة مسائل حول التخطيط والتصميم الحضريين والمكانيين

الكلمات الدالة

التكتل، الربط، الشمولية، تعدد الاستخدامات، المزيج الاجتماعي، قدرة المناطق الحضرية على مجابهة الكوارث، السياق، الشكل الحضري، الزحف العمراني، أنظمة المدن، المشاركة، الشراكة، التراث الثقافي، البنية التحتية الخضراء، تقاسم قيم الأراضي، الإنتاجية، اقتصادات التكتل

المفاهيم الرئيسية

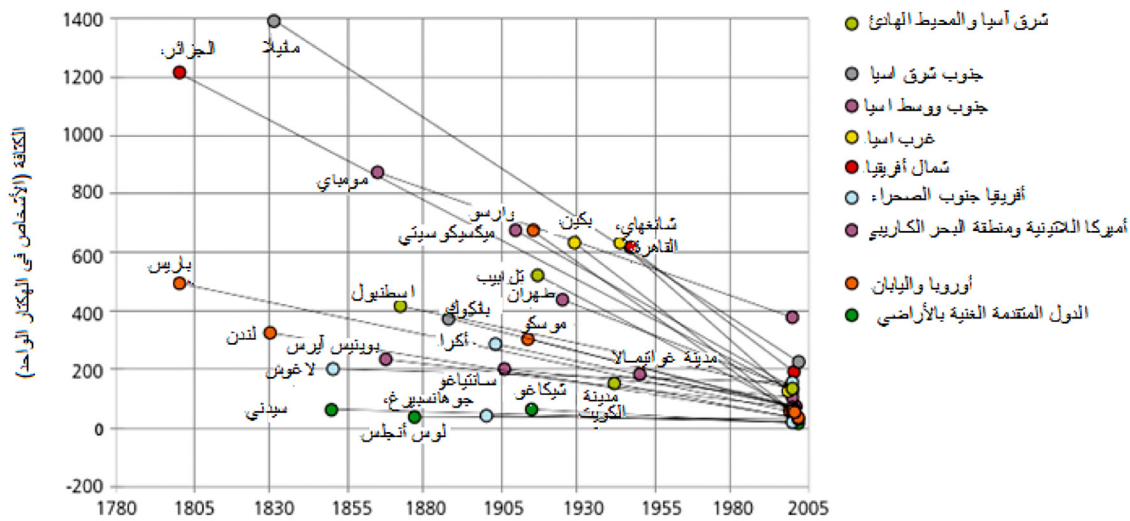
1. يمكن تعريف التخطيط الحضري والإقليمي بوصفه عملية صنع القرار التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية من خلال تطوير الرؤى والإستراتيجيات والخطط المكانية وتطبيق مجموعة من مبادئ السياسات والأدوات والآليات المؤسسية والتشاركية والإجراءات التنظيمية.¹
2. يغطي التخطيط المكاني طيفا واسعا من النطاقات التي تتراوح بين الحي والمدينة/ البلدية والمدينة-المنطقة/ العاصمة والوطني وفوق الوطني/ والعاور للحدود. ويهدف إلى التسهيل والتوضيح للقرارات والإجراءات السياسية التي من شأنها تحويل الفضاء المادي والاجتماعي وتؤثر على توزيع الأشخاص والسلع والأنشطة وتدفعاتها.
3. التصميم الحضري هو العملية متعددة التخصصات لتشكيل المشهد المادي للحياة في المدن والبلدات والقرى؛ ويشمل تصميم الأماكن والمناظر الطبيعية والأبنية ومجموعة الأبنية وإنشاء الأطر والعمليات التي تسهل التنمية الناجحة.²
4. الزحف العمراني هو التوسع المادي للبيئة العمرانية للمدينة، الذي يستخدم المناطق الريفية المحيطة بها. ويتسم عموما بالمستوطنات ذات الكثافة المنخفضة التي تعتمد على السيارات والتي تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات العامة في كثير من الأحيان.³
5. التكتل هو سمة من سمات الشكل الحضري (الشكل والكثافة واستخدام الأرض) الذي يحد من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وزيادة اقتصادات التكتل، بمنافع للمقيمين من حيث القرب. ويتم قياسه من حيث كثافة المنطقة المبنية والسكان، وتركيز الوظائف الحضرية.⁴
6. يعزز الربط العلاقة المادية والاجتماعية والافتراضية بين الأشخاص والأماكن والبضائع. وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني، يحقق الربط التواصل بين مراكز الإنتاج والاستهلاك. وعلى مستوى المدينة، يتصل الربط اتصالا وثيقا بالتنقل وبنفاذية منطقة بعينها. ويشير ربط الشوارع إلى كثافة الوصلات والعقد في شبكة شوارع.⁵
7. تقر الشمولية في التخطيط بأن كل شخص يتمتع بالحق في المشاركة في تشكيل البيئة العمرانية والاستفادة من التنمية الحضرية. ومن حيث العملية، تعزز المشاركة في التخطيط والتنوع في التمثيل. ومن حيث النتيجة، تعزز حصول كل شخص على الخدمات وفرص العمل والفرص والحياة المدنية والسياسية للمدينة.
8. تشجع التنمية متعددة الاستخدامات مجموعة متنوعة من استخدامات الأراضي ووظائفها المتوافقة وتوفر قطاعا عريضا من البنية التحتية السكنية والتجارية والمجتمعية في الحي إلى جانب الحد من الطلب على السفر اليومي للعمل.
9. يتم تعريف المزيج الاجتماعي بأنه وجود السكان من مختلف الخلفيات ومستويات الدخل في الحي نفسه ويتوقف على مدى توفر مختلف خيارات السكن من حيث نطاقات الأسعار ونوع الحيازة والأنماط، وعلى مدى توفر تنوع فرص العمل.

الحقائق والأرقام الرئيسية

- تولد المدن حاليا 80% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وفي الوقت نفسه تستوعب أكثر من 50% من سكان العالم على 3% من مساحتها السطحية، وتولد أغنى 100 مدينة 35% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.⁶ ولكن من الممكن للتخطيط والبنية التحتية الناقصين أن يقللا من إنتاجية الأعمال بنسبة تصل إلى 40 في المائة.⁷
- في البلدان النامية، شهدت في المتوسط 6 من أصل 7 مدن انخفاضا في الكثافة، في حين في المدن ذات الدخل المرتفع، شكل تضاعف نصيب الفرد من الدخل انخفاضا بنسبة 40% في المتوسط من الكثافة.⁸ ومن المقدر أن تكون تكلفة التمدد في الولايات المتحدة لوحدها 400 مليار دولار أميركي سنويا ناجمة في الغالب عن ارتفاع تكاليف البنية التحتية والخدمات العامة والنقل.⁹
- ثمة علاقة عكسية بين التكتل الحضري وانبعاث الغازات الدفيئة. فلكل واحد في المائة من النمو الذي يحدث في نواة المدينة بدلا من الضواحي، يتم تجنب ما يقرب من 5 ملايين طن ثاني أكسيد الكربون لكل فرد.¹⁰
- ساهمت عدم كفاية توفير عدد كاف من قطع الأرض المتصلة والمزودة بالخدمات بصورة جيدة في زيادة التوسع الحضري غير النظامي، وأصبح أكثر من 61% من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء، و24% في أميركا اللاتينية، و30% في آسيا يشغلون الأرض بصورة غير نظامية، وفي كثير من الأحيان في مناطق شديدة الخطورة.¹¹
- يعد التخطيط الحضري والمكاني فرعا ممثلا تمثيلا ناقصا في الكثير من المناطق النامية، إذ ثمة 0.97 من المخططين المعتمدين لكل 100,000 شخص في بعض البلدان الأفريقية و0.23 في الهند. يقارن ذلك بـ 37.63 في المملكة المتحدة و12.77 في الولايات المتحدة.¹²
- في العقد الماضي، حاز التخطيط الحضري والمكاني على الاهتمام الدولي، من خلال تأييد مبادئ التخطيط الحضري الجديد في المنتدى

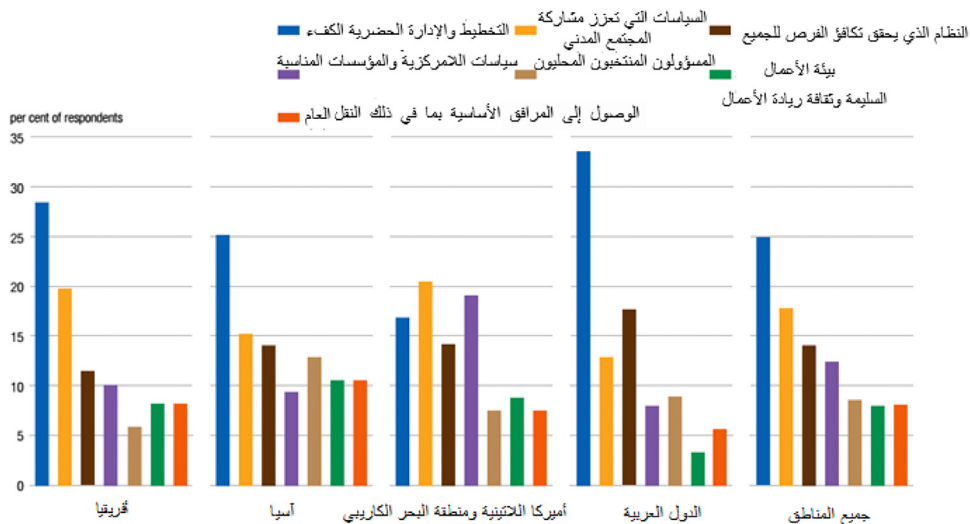
- الحضري العالمي الثالث في فانكوفر في 2006، الأمر الذي شكل نقطة تحول رئيسية.
- في العام 2015، أشار "مشهد المخاطر العالمية" للمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) إلى فشل التخطيط الحضري بوصفه عامل خطر يخلقتحديات اجتماعية وبيئية وصحية¹³. وتم التأكيد على تلك المخاطر من خلال حقيقة أنه في 2012 60% من المنطقة المتوقع أن تكون حضرية في 2030 لم يتم بناؤها بعد¹⁴.
- منذ العام 2009، يسلط تقرير التقييم العالمي¹⁵ وإطار عمل سينداي (2015) الضوء على التخطيط الحضري بوصفه محركا للقدرة على مجابهة الكوارث. كما ينظر إل التخطيط الحضري بوصفه عاملا أساسيا من عوامل الازدهار العمراني من جانب خبراء محليين تمت استشارتهم في 2012¹⁶ (أنظر الشكل 2).

الشكل 1: انخفاض عام في المبنية بكثافة في منطقة 25 مدن التمثيلية، 1800-2000



المصدر: معهد لينكولن لسياسة الأراضي (2011). إفساح المجال أمام كوكب من المدن

الشكل 2: العوامل الكامنة وراء الازدهار العمراني من وجهة نظر الخبراء المحليين



المصدر: مؤئل الأمم المتحدة (2012). حالة مدن العالم.

ملخص المسألة

ثمة إجماع عالمي متزايد بأن إستراتيجيات التخطيط الحضري وسياساته تسهم في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية والقدرة على مجابهة الكوارث. وأكدت المناقشات الأخيرة على جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد 5102 على تنمية المستوطنات البشرية الشاملة والأمنة والقادرة على مجابهة الكوارث والمستدامة وتم الاعتراف بالتخطيط الحضري بوصفه وسيلة إيجابية لتشكيل مستقبل مستدام ومنصف. وبشكل ذلك تحولا كبيرا عن التصورات الماضية وتأكيدا على "إستراتيجيات التمكين" التي كانت تحد من دور الجهات الفاعلة العامة، وفي الوقت نفسه كانت تعطي دورا بارزا لقوى السوق. وقد وفر التقرير العالمي للمستوطنات البشرية للعام 9002 بشأن "تخطيط مدن مستدامة" اللوحة العالمية الأولى عن حالة التخطيط الحضري وحدد الحاجة إلى إعادة ابتكار التخطيط لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين بصورة كافية. وفي العام 2015، وافق القرار رقم L5/25 لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري الإقليمي.

عموما، أنتجت الإستراتيجيات والسياسات الحضرية التي تعزز التكتل والربط أنماطا وأشكالا حضرية أكثر استدامة. وعلى النقيض من ذلك، خلق التمدد غير المخطط للمدن أو عقود من التصميم الحضري المرتكز على السيارات مناطق-مدن مترامية الأطراف. كما يجري حاليا تحفيز تمدد أطراف المدن بسبب الهجرة من الريف إلى الحضر، والسكن المكلف في مراكز المدن، وأوجه الجمود في إدارة الأراضي. وتعزز المناطق مترامية الأطراف أنماط التنقل غير المستدام والازدحام لأنها عموما تجبر الناس والسلع على السفر مسافات إضافية¹⁷؛ كما أن انخفاض الربط يزيد من تعقيد ذلك ويعزز الفصل. ومن ناحية أخرى، سهل الشكل الحضري المدمج والمتصل نشوء بيئات سهلة الوصول وذات مستويات منخفضة من الكربون وتتحور حول الإنسان، ويمكن أن يؤثر على صحة المجتمع على المدى الطويل (على سبيل المثال، الولايات المتحدة وبروكسل وبلجيكا). ومن الأمثلة على أهمية الربط بينات الأراضي المخصصة للشوارع: ففي عينة من مدن في البلدان النامية، يبلغ متوسط ذلك نسبة 6-12%، بالمقارنة مع المدن في البلدان المتقدمة، التي يبلغ متوسطها 29%¹⁸. والتخطيط وجودة الأماكن العامة هي مهمة أيضا، بشوارع حية ومتعددة الوظائف توفر فوائد حضرية أكثر من الشوارع ذات الوظيفة الواحدة.

تحسن زيادة التأكيد على الجوانب المكانية في التخطيط وصنع السياسات تناسق القرارات السياسية والقطاعية وتكاملها. فقد قوضت المشاريع القطاعية المجزأة والتطويرات الخاصة القائمة بذاتها أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل. ومن الممكن ملاحظة ذلك بصورة خاصة في المدن الثانوية، حيث تهدد الفجوات بين خطط التنمية وخطط البنية التحتية والاستثمار إيصال الخدمات والبنية التحتية الأساسية. فالمواءمة والتنسيق للخطط القطاعية والمكانية تعزز الكفاءة وأوجه التآزر.

الفوائد الاقتصادية للتخطيط متعددة، وهي تستمد من الزيادات في قيم الأراضي وتحسين الإنتاجية. إذ يسهم التخطيط المكاني في تحقيق زيادات في القيمة يمكن الحصول عليها وتقاسمها بوصفها إيرادات عامة وللاستثمار. ويتطلب تقاسم قيم الأراضي التنسيق الوثيق بين القطاعين العام والخاص وأدوات مثل التقييم والضرائب وتعديل الأراضي (أي ألمانيا واليابان، وغيرها). وبشكل التخطيط الذي يعزز الاستخدامات المتعددة والكثافات المناسبة أحد أكثر التدخلات فعالية من حيث التكلفة لدعم الإيرادات الخاصة والعامة. ويعمل التنفيذ بمثابة مضاعف آخر للقيمة في حلقة حميدة كانت الكثير من المدن قادرة على الإفادة منها (نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، وبوغوتا، كولومبيا، وغيرها). كما يحسن التنفيذ من كفاءة سلسلة التوريد، ويخفض تكاليف الإنتاج والمعاملات. وتظهر الفوائد المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد من خلال فرق الإنتاجية/ الناتج المحلي الإجمالي عبر المدن التي تتميز بأنماط حضرية مختلفة¹⁹. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتخطيط أن يوفر إطارا يمكن التنبؤ به وجاذبا للاستثمارات.

أحدث التخطيط المكاني والتصميم الحضري أثرا عميقا على تشكيل مدن ومناطق أكثر تكاملا من الناحية الاجتماعية. وفي المقابل، ساهمت عدم كفاية التخطيط والتصميم المكانيين وسوء التنفيذ في الفصل الاجتماعي وترسيخ أوجه عدم المساواة والتوترات. وتجرى تجزئة النسيج الاجتماعي للمدن أكثر من خلال عزل سوق الإسكان والزيادة في المجتمعات المغلقة. ويمكن للتخطيط المرتكز على تحسين الوصول عبر المدينة إلى الأماكن العامة، وإعادة تنشيط البنية التحتية العامة، والنقل العام، والفرص الاقتصادية المحلية أن يحسن التكامل والإدماج، وفي الوقت نفسه جعل المدن أكثر أمنا (ميدلين، كولومبيا وليون، فرنسا). وتتسم تلك الإستراتيجيات بأنها ذات قيمة ولاسيما لإعادة إدماج المستوطنين غير النظاميين والمهاجرين واللاجئين في المدن (ساوكوموند، ناميبيا). كما ساهم التخطيط الحضري الفعال في رفع مستوى الوقاية من عمليات التطوير غير النظامية والقائمة على المضاربة. إذ يشكل توفير الأرض في مواقع جيدة وعددا كبيرا من قطع الأراضي التي تتسم بسهولة الوصول إليها (وبأحجام وأسعار مناسبة) إحدى إستراتيجيات ضمان الاندماج الاجتماعي من خلال تيسير الوصول إلى الأراضي والمساكن (بحر دار، إثيوبيا؛ وواغادوغو، بوركينا فاسو)، في حين يدعم الاستخدام المختلط والمزيج الاجتماعي أيضا اندماجا اجتماعيا أفضل. وكان الحق في الحركة في المدينة مؤثرا في تعزيز تلك القضايا على جدول الأعمال الدولي.

يسهم إدماج الخطط عبر نطاقات التخطيط في الأنظمة الوظيفية للمدن التي تبني على التكامل الإقليمي، من خلال إنشاء شبكات يمكن فيها توزيع التدفقات الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية على نحو ملائم بين الأماكن، بصرف النظر عن حجم السكان (مثل ألمانيا وجنوب كوريا). وتحتاج الترتيبات المؤسسية إلى أن تذهب أبعد من الحدود الإدارية للاستجابة لتلك الديناميات الجديدة مع إيلاء اهتمام خاص لمؤسسات العواصم والمناطق لتخطيط استخدام الأراضي. وتتجلى فعالية تلك التجهيزات المؤسسية عن طريق العدد المتزايد للإستراتيجيات فوق الوطنية التي تعزز القدرة البيئية على مجابهة الكوارث (على سبيل المثال، منطقة البحيرات العظمى، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) والنمو الاقتصادي للمناطق المستهدفة (على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي). وتتوقف درجة التكامل والترابط الممكن تحقيقها على القدرة.

تعد نماذج التخطيط المحلية والتي يحركها السياق ضرورية لأهميتها المحلية وللحفاظ على التراث والقيم والهوية الثقافية للأماكن. وتشكل برامج إعادة التأهيل الحضري التي تتسم بسوء تصميمها والمنفذة بمعرفة غير كافية بالقيم الثقافية تهديدا متزايدا للحفاظ على المناطق التاريخية وخصائصها. ويتعلق ذلك بالتخطيط الشامل وطابع الأماكن العامة، والاستخدامات والاستجابة للمناخ التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الشكل الحضري، والمعرفة المحلية الخاصة بالتقانات والمواد. وبموجب عقد، يمكن للتدخلات المبررة التأثير بصورة إيجابية على الشكل المبني دون الانتقاص من الهوية الحضرية الشاملة للمنطقة. ويوفر الشكل الحضري القائم، وكذلك الأنماط والثقافة المحلية لاستخدام الأراضي المرجعية للتوسعات الجديدة أو التحولات الحضرية. ويمكن لنهج المشهد الحضري التاريخي أن يوفر أداة مفاهيمية مبتكرة لتخطيط إقليمي شمولي ومبني على القيمة.

أنشأ التخطيط الحضري والإقليمي مدنا ومناطق أكثر قدرة على مجابهة الكوارث. ويعتمد التخطيط الفعال للقدرة على مجابهة الكوارث على فهم التنوع المحلي والإقليمي في مدى التعرض للمخاطر والتأثيرات المناخية التي تعرض الأصول والسكان للضرر والدمار. وكانت المناطق الحضرية غير النظامية تعاني من الضعف بشكل خاص بسبب ضعف بنيتها التحتية وموقعها غير المستقر وكثافتها العالية. وبالتالي، فمن خلال خلق نظم حضرية تتسم بقدرة أكبر على استيعاب الصدمات والتعافي منها، يمكن للتخطيط المبني على المعرفة بالمخاطر تعزيز قدرة المجتمع على التكيف الاجتماعي (الترويج). وبعد توسيع المدن مع الأخذ في الحسبان معايير الحد من المخاطر (على سبيل المثال، البناء بعيدا عن السهول الفيضية) والمحافظة على خدمات النظم البيئية في المراحل الأولى بوصفها تدابير وقائية للمستوطنات في المراحل التالية اثنتان من الإستراتيجيات الأكثر فعالية في ذلك الصدد (تشرينغودو، الصين). كما يسهم "التخطيط مع الطبيعة" في البيئات الأكثر أمنا (هولندا). أنظر ورقة المسائل 51 لمزيد من التفاصيل.

يمكن للتوسع الحضري توفير فوائد بيئية مثل الكفاءة في استخدام الموارد والنمو الأخضر، بما أن الأنماط الحضرية وخيارات البنية التحتية المحددة اليوم تثبت السلوك على المدى المتوسط إلى الطويل. وعموما، عززت زيادة فهم المدينة بوصفها نظاما بيئيا ابتكارات مهمة في التخطيط. وفي ذلك السياق، يؤدي التخطيط المكاني دورا أساسيا للحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال تعزيز الأشكال الحضرية الأقل تركيزا للموارد وتحمي الأراضي الزراعية والحفاظ على المناطق ذات الأهمية البيئية. وقد استعادت البنية التحتية الخضراء التي جرى دمجها في المراحل المبكرة من التخطيط النظم البيئية في المدن وما حولها التي توفر الكثير من الخدمات البيئية التي تعتمد عليها المدن من خلال المحافظة على النقاط ذات التنوع البيولوجي الشديد وتحسين ربط المشاهد الطبيعية (ملبورن، أستراليا).

تعد قدرة السلطات المحلية ضرورية لوضع الخطط التي تستجيب لاحتياجات المجتمع والسياق المحلي وتنفيذ تلك الخطط. وتؤدي الفجوات في القدرات في مجال الموارد البشرية والمؤسسات والنظام إلى عدم كفاية الخطط غير المملوكة محليا أو المنفذة على نحو فعال. كما يعد فهم القادة وصناع القرار المحليين وغيرهم من أصحاب المصلحة لدور التخطيط الحضري وقيمه للتنمية المحلية أمرا حيويا لدعم جهود التخطيط وتعزيزه. وتحتاج المناهج الجامعية إلى أن تعكس التطورات الأخيرة. ويمكن دعم التخطيط المحلي والقدرة على التنفيذ من خلال إنشاء سجلات الأراضي والخرائط الأساسية والمحافظة عليها (سانتا في، البرازيل، وليتشينغا، موزامبيق) وفرض الضرائب على الزيادات في قيم الأراضي. كما يتعين أن يرتبط التخطيط الحضري بعمليات الحكومات المركزية المتعلقة بوضع الميزانيات وتخصيص الموارد. كما يمكن لضبط متطلبات نظام التخطيط للتناسب مع القدرة على الإنجاز معالجة ثغرات القدرة بصورة فعالة (كيب تاون، جنوب أفريقيا). وفي الكثير من البلدان، ما تزال اللامركزية في وظائف التخطيط بحاجة إلى إحراز تقدم في الكثير من البلدان. إذ يؤثر الموقع المؤسسي ومستوى استقلال مؤسسات التخطيط على الاستمرارية والفعالية (أي كوريتيبيا، البرازيل أو فرنسا).

ساهمت المشاركة العامة في تحسين نتائج التخطيط من خلال تلبية الاحتياجات المتميزة لمختلف الفئات مثل النساء والشباب ومجموعات السكان الأصليين. كما يمكن للتخطيط توفير فرص متكافئة لأصحاب المصالح وتعزيز الشفافية والمساءلة. وتشكل معلومات محتوى التخطيط وعملياته وإيصالها أمرا بالغ الأهمية لدعم ذلك الانخراط والمشاركة. ففي السنوات الأخيرة، ولاسيما في أوروبا، تمت مناقشة مفهوم "الحق في التخطيط"، اعترافا بأهميته للأفراد حتى يتمكنوا من المشاركة الكاملة في عملية التنمية في المدينة.

يمكن لتشكيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني دعم عملية التنمية الحضرية. وتعد المشاركة التعاونية بين الجهات الفاعلة والالتزام طويل الأجل الذي ينتج ذلك مهما لاستدامة السياسات والقرارات على مدى دورات السياسة. كما حققت آليات التخطيط التي أشركت القطاع الخاص وغيره من أصحاب المصلحة ضمن أطر ومسؤوليات تنظيمية واضحة ارتباطاً أقوى بين التخطيط والتنفيذ.

تحتاج الخطط الحضرية والمكانية أن تناسب أغراضها. فبالنظر إلى جميع ما ذكر أعلاه، تعتمد المخططات العمرانية الفعالة والقابلة للتنفيذ على خيارات التصميم، والأنظمة، والآليات المالية التي تشكل الرافعة لاقتصادات التكتل. وترجم إستراتيجيات تنمية المدن المدعومة من تلك العناصر الرؤية إلى العمل. ويمكنها تحقيق توازن بين المصالح العامة والخاصة ووفي الوقت نفسه ضمان مشاركة أوسع في التنمية الحضرية. وتحتاج الأطر التشريعية لأن تكون بسيطة بما فيه الكفاية، وتستفيد من ديناميكيات التنمية غير النظامية والنظامية، وتوفير المرونة للمطورين ضمن مسؤوليات محددة (جنوب أفريقيا). وعلى الرغم من أن الكثير من الدول تقوم بوضع التشريعات والأنظمة الخاصة بها أو استعراضها، إلا أن تشريعات التخطيط التي عفا عليها الزمن وغير الكافية ما تزال قائمة في الكثير من السياقات وتشكل نظم التخطيط المعقدة والمسؤوليات غير الواضحة السبب الرئيس في عدم كفاية الخطط وانخفاض التنفيذ. وما تزال الكثير من المدن في حاجة إلى تأمين حيازة الأراضي وليس لديها آليات لضبط حقوق البنائية لإدارة التنمية الحضرية. وكانت البلدان التي تتبع سياسات مدروسة على المستوى الوطني وآليات كافية وجاهزة للحكم قد حققت عموماً المدن الأكثر نجاحاً في التخطيط والإدارة (أي سنغافورة وألمانيا).

تتطلب الديناميكيات الحضرية المعقدة الناشئة معرفة متقدمة وأدوات بسيطة للتخطيط. تعد تقانة المعلومات والاتصالات وصور الأقمار الصناعية وسائل سهلة وميسرة للحصول على البيانات المكانية التي مكنت مشاركة أوسع في خلق المعرفة وتبادل المعلومات. ومع ذلك، ثمة فجوات معرفية فيما يتعلق بالتوسع العمودي للعواصم والمدن الثانوية. وفي الكثير من السياقات، استفادت أدوات التخطيط من التبسيط وزيادة الشفافية، وتم تحسينها بوساطة، على سبيل المثال، تحديد أولويات التوجيه بدلاً من الأنظمة الإلزامية (لندن). وثمة حاجة إلى مقاربات للتوسع والتحول والتنظيم. فعلى سبيل المثال، تتميز التوسعات المخططة للمدن والمنفذة في وقت سابق للنمو السكاني، وعلى نطاق كاف، وعلى مراحل، وبالتماشي مع النسيج العمراني القائم بأثر مفيدة بشأن الملاءة ومنع نشوء الأحياء الفقيرة. وفي المنطقة القائمة، ثمة حاجة لتنظيم التنمية، وفي الوقت نفسه توفر مشاريع التجديد وإعادة التنمية في المناطق الحضرية الفرص لتحسين الأماكن الحضرية العامة، والربط والكثافة والامتزاج. وتشكل المبادئ التوجيهية والأطر (مثل المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي) مورداً مفيداً يمكن أن يكون بمثابة بوصلة لتحسين السياسات والخطط والتصاميم العالمية. ويمكن أن يتم تكييفها للسياقات المحلية إن ابتعدت عن المقاربة الإلزامية والتشريعية واتجهت إلى أن تكون مصدراً للإلهام.

الدوافع الرئيسية للعمل

يمكن لنشر المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي وتنفيذها أن يوفر مرجعية دولية للمبادرات المحلية والوطنية لتحسين التخطيط والتصميم.

- أنظمة المدن هي عبارة عن شبكات ديناميكية، يتجاوز أثرها الحدود الإدارية الفردية للمدن.
- وضع إطار للسياسة الحضرية والإقليمية الوطنية يعيد التأكيد على البعد المكاني في صنع السياسات وتنفيذه؛
- تحديد سياسات اللامركزية وتنفيذها ورصدها وتعزيز دور السلطات المحلية ومسؤولياتها وقدراتها التخطيطية ومواردها؛
- تعزيز نظام المدن والممرات الحضرية من خلال تجميع الصناعات والخدمات والمؤسسات.
- تعزيز التعاون بين البلديات وأنظمة الحكم متعدد المستويات، بدعم من إطار تنظيمي ملائم وحوافز مالية، ولاسيما للتخطيط الحضري والإقليمي؛
- النظر إلى النظام البيئي والديناميكيات البيئية بوصفها عناصر مكانية مهمة ودمج ذلك المنظور في التخطيط على مختلف المستويات.

- التخطيط المكاني هو الأكثر فعالية بوصفه عملية تشاركية ومرنة ومستمرة وليس مخططاً جامداً.
- الدخول في شراكات ديناميكية، بما في ذلك مع القطاع الخاص، لضمان قيام التخطيط الحضري والإقليمي بتنسيق للموقع المكاني وتوزيع الأنشطة والخدمات؛
- تعزيز عمليات التخطيط الإستراتيجي والتكراري التي تعزز مشاركة أصحاب المصلحة لتحسين التنفيذ؛
- وضع خطط وسياسات حضرية وإقليمية ميسرة وسهلة الاستعمال وشاملة تدعم التخطيط بوصفه وظيفة عامة تحديدًا
- التصدي للنمو الحضري على نحو استباقي من خلال دعم المدن الثانوية وتطوير امتدادات المدن المخطط لها على المستوى المناسب،



- والمتصلة بنسيج المدينة وأماكن عامة كافية.
- إيصال المعلومات حول الخطط بوضوح وتبادلها بوصفها جزءاً من الحق الأساسي في المعلومات
- معالجة التحول الحضري وعدم كفاية الأنماط الحضرية على نحو استباقي وتطوير البناء المخطط للأراضي داخل المناطق المبنية في المدن لتجديد المناطق الحضرية القائمة.

- ينبغي لعملية التخطيط الحضري أن تكون شاملة ومنصفة بحيث يتم تقاسم الفوائد من جانب الجميع.
- إشراك شرائح متنوعة من السكان، ولاسيما الفقراء والنساء والشباب والفئات المهمشة، في التخطيط الحضري والإقليمي.
- تطوير السياسات والأنظمة التي تشجع على الاندماج الاجتماعي والاستخدام المختلط للأراضي وتنفيذ تلك السياسات والأنظمة.
- تسهيل أمن حيازة الأراضي والحصول على الأراضي وحقوق الملكية، وكذلك الوصول إلى التمويل بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض.
- رفع مستوى المستوطنات غير النظامية ودمجها في المدينة من خلال الربط وموقع الخدمات والمرافق وتوفير الفرص.

- يحقق التخطيط الحضري التكامل بين مجموعة متنوعة من الأبعاد، بما في ذلك الأبعاد المكانية والمؤسسية والمالية.
- ضمان أن يتم ربط خطط استخدام الأراضي، وتطوير الخدمات الأساسية، وتخطيط البنية التحتية من الناحية الجغرافية وتنسيق التنفيذ.
- تحديد المناطق ذات التراث الثقافي والطبيعي في عمليات التخطيط الحضري والإقليمي وحمايتها وتطويرها.
- جمع التخطيط والتصميم مع الآليات المالية التي تدعمها القواعد والأنظمة المناسبة.
- التخطيط للقدرة على مجابهة الكوارث والتكيف المناخي في المدن القائمة، وفي توسعات المدن، وفي التحولات الحضرية من البداية، وذلك تمشياً مع إطار سينداي للحد من الكوارث.

- يسهم التصميم الحضري الجيد في تحسين المعيشة والاستدامة والإمكانات الاقتصادية للمدينة.
- التخطيط مسبقاً للنمو السكاني في المناطق الحضرية من خلال تخطيط مناطق التمدد الكافية لتوجيه النمو الحضري، ولاسيما في البلدان التي تتسم بعمليات التوسع الحضري السريع والمستمر لضمان توريد قطع أراضٍ تمكن خدمتها بما يتناسب مع حجم الطلب (التوسعات المخططة للمدن).
- تشجيع المدن المدمجة وضبط الزحف العمراني من خلال تطوير إستراتيجيات التكثيف التدريجي والمتكامل والحد عند الاقتضاء من بصمة المناطق الحضرية بهدف التخفيف من تغير المناخ وتمكين توفير الخدمات الأساسية بأسعار معقولة (البناء المخطط للأراضي في المناطق المبنية في المدن)
- توفير مساحة كافية من الأماكن العامة بشبكة شوارع تتمتع بالكفاءة بوصفها محركاً لمجتمع نابض بالحياة وتشجيع النقل غير الآلي والعام، وخلق فضاء عام آمن ومرح وفعال.
- ضمان أن يكون للمناطق استخدام مختلط للوظائف والمزيج الاجتماعي والحد من تقسيم المناطق.

البرامج والمشاريع

المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي (IG-UTP).
<http://unhabitat.org/development-of-international-guidelines-on-urban-and-territorial-planning/>

البرنامج الوطني للسياسات الحضرية (/http://unhabitat.org/books/the-evolution-of-national-urbanpolicies/)

مختبر التخطيط والتصميم الحضري (UPD Lab)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

تحقيق تنمية حضرية مستدامة (ASUD)، <http://unhabitat.org/tag/asud>

مبادرة ازدهار المدن (CPI)، <http://unhabitat.org/city-prosperity-initiative/>

تحالف المدن، www.citiesalliance.org

البرنامج الحضري لمعهد البنك الدولي، <http://wbi.worldbank.org/wbi/about/topics/urban>



حملة للحد من الكوارث في العالم بشأن "جعل المدن قادرة على مجابهة الكوارث: مدينتي تستعد"
<http://www.unisdr.org/campaign/resilientcities/>

اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (1972)، <http://whc.unesco.org/en/convention/>

1. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2015). المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي
2. كوان، آر. (محرر). (2005). معجم العمران.
3. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2012). الأنماط الحضرية لاقتصاد أخضر: الاستفادة من الكثافة
4. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2014). إطار تقييم مجالات تركيز التخطيط والتصميم العمرانيين (مسودة)
5. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2013)، التخطيط الحضري لقادة المدن.
6. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2013). التخطيط والتصميم للتنقل الحضري المستدام – تقرير عالمي.
7. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2013). الشوارع بوصفها أماكن عامة ومحفزات للازدهار الحضري.
8. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2012). حالة مدن العالم
9. الاقتصاد المناخي الجديد (2015)، تحليل للسياسات العامة التي تشجع التمدد وتدعمه عن غير قصد.
10. رود، بي.، وبيرديت، آر.، وسواريس غونسالفيس، جاي. سي. (2011). المباني: الاستثمار في كفاءة الطاقة والموارد. في نحو اقتصاد أخضر – مسارات للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
11. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2012). حالة مدن العالم 2012/2013. لندن: إيرثسكان.
12. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والجمعية الأفريقية للتخطيط (2013). حالة التخطيط في أفريقيا.
13. <http://reports.weforum.org/global-risks-2015/>
14. اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) (2012). المدن والتنوع البيولوجي. العمل والسياسة: تقييم عالمي للروابط بين التوسع الحضري والتنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي.
15. الأمم المتحدة (2009). تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث 9413 <http://www.unisdr.org/we/inform/publications/9413>
16. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2012). حالة مدن العالم.
17. تود ليتمان (2015). مدن الاقتصاد المناخي الجديد (NCE) – تقرير دعم التمدد، الاقتصاد المناخي الجديد (<http://static.newclimateeconomy.report/wp-content/uploads/2015/03/public-policies-encourage-sprawl-nce-report.pdf>)
18. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2013). الشوارع بوصفها أماكن عامة ومحفزات للازدهار الحضري.
19. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2015). التمويل الحضري لقادة المدن، معهد التكوين الحضري (سيصدر قريباً)

تم إعداد أوراق المسائل لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية من جانب فريق عمل الأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية، وهو فرقة عمل تتألف من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة معا من أجل بلورة جدول الأعمال الجديد للمناطق الحضرية. تمت الصياغة النهائية لأوراق المسائل خلال ورشة الكتابة التي عقدها فريق عمل الأمم المتحدة في نيويورك من 26 إلى 29 أيار/ مايو 2015.

تمت قيادة ورقة المسائل الحالية من جانب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمساهمات من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، واتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)، واليونسكو، وإستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث (UNISDR).

